

أُبرمت اتفاقية حماية المعلومات هذه ("الاتفاقية") ودخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من [التاريخ] بين كل من:

شركة الاتصالات الكويتية (ش.م.ك.ع. stc)، وهي شركة مؤسسة ومُسجلة بموجب قوانين دولة الكويت، ويقع مقر عملها المسجل في مجمع أولمبيا، السالمية، ص.ب. 181، السالمية 22002، الكويت (ويُشار إليها فيما يلي باسم "stc" أو "الطرف الأول").

9

[اسم المورد]، وهي شركة مؤسسة ومُسجلة بموجب قوانين دولة الكويت، ويقع مقر عملها المسجل في [عنوان المورد] (ويُشار إليها فيما يلي باسم "المورد" أو "الطرف الثاني")

ويُشار إلى الطرفين مجتمعين باسم "الأطراف" ومنفردين باسم "الطرف"

تعزيزًا لعلاقة العمل المحتملة، يرغب الطرف الأول والطرف الثاني في الترتيب لتلقي بعض المعلومات السرية والخاصة بالطرف الآخر.

وعليه، اتفق الطرفان على ما يلي:

1. المعلومات السرية

لأغراض هذه الاتفاقية، تعني "المعلومات السرية" المعلومات أو المواد السرية والمملوكة للطرف المُصنّف ("المالك"). يجب أن تكون المعلومات السرية بصورة مكتوبة، بما في ذلك وليس حصرًا، الأنواع التالية من المعلومات والمعلومات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة: المستندات (وتشمل على سبيل المثال لا التحديد، العروض التقديمية وخطط العمل وغيرها من المستندات) والبرامج (في مختلف مراحل التطوير) والتصميمات والرسومات والمواصفات والنماذج وكود المصدر وكود الكائن والوثائق والرسوم البيانية والمخططات وخطط التسويق والتطوير وخطط الأعمال والمعلومات المالية وقوائم العملاء والاستثمارات المستهدفة والمستثمرين المحتملين وغيرها من المعلومات المماثلة التي تكون معلومات مملوكة وسرية للمالك، بما في ذلك المعلومات التي تم الكشف عنها كتابةً سواء إلكترونياً أو من خلال أي وسيلة أخرى مكتوبة.

2. الملكية والتعويض عن الخرق

تظل جميع المعلومات السرية التي يكشف عنها المالك ملكًا له، وبصرف النظر عن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية، لا يلتزم أي طرف بتقديم أو مشاركة أي معلومات خاضعة لالتزام السرية مع طرف خارجي ما لم يوافق هذا الطرف الخارجي على تقيده بهذا الالتزام بحماية المعلومات كما لو كان طرفًا في هذه الاتفاقية. يوافق الطرف الأول والطرف الثاني على أنه في حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لهذه الاتفاقية من قبل الطرف الآخر، فإن العلاج القانوني لأي خرق من هذا القبيل لهذه الاتفاقية يكون غير كافٍ وأن الطرف الآخر يحق له الحصول على تعويض بأمر زجري في حالة حدوث مثل هذا الخرق أو التهديد بالخرق بالإضافة إلى أي تعويضات أخرى قد تكون طبقاً للقانون أو قواعد العدالة.

3. استخدام المعلومات

أ. يجب على الطرف المستلم للمعلومات ("المتلقي") استخدام المعلومات السرية فقط لأغراض تقييم منتجات وخدمات المالك وأي معاملة تجارية مقترحة لأغراض الدخول في شراكة أو أي علاقات تجارية مستقبلية. لا يجوز للمتلقي استخدام المعلومات السرية للتحايل على الطرف الآخر أو لإجراء أعمال باستخدام المعلومات السرية المعنية بأي طريقة كانت. بعد الإفصاح، يجب على المتلقي الحفاظ على سرية المعلومات السرية وعدم إفشاءها لأي شخص أو شركة أو مؤسسة إلى أجل غير مسمى. لا يخضع المتلقي لأي التزام إذا كانت أي معلومات سرية (1) متاحة أو أصبحت متاحة في النطاق العام بخلاف خرق هذه الاتفاقية من قبل المتلقي؛

(2) تم تطويرها بواسطة المتلقي بشكل مستقل عن أي معلومات سرية؛ أو (3) حصل عليها المتلقي بطريقة صحيحة وقانونية من طرف ثالث.

ب. يوافق كل من الطرف الأول والطرف الثاني على تقييد تداول المعلومات السرية في مؤسساتهم على الموظفين الذين يحتاجون إلى معرفة هذه المعلومات السرية من أجل تنفيذ الأغراض المذكورة أعلاه وإعطاء هؤلاء الموظفين تعليمات للاحتفاظ بسرية جميع المعلومات السرية التي تتاح لهم واستخدام المعلومات السرية فقط للأغراض المصرح بها.

ج. تكون المعلومات السرية التي يتم تلقيها بموجب هذه الاتفاقية أحد المصادر التي يمكن أن يعتمد عليها المتلقي من أجل اتخاذ المزيد من القرارات التجارية بشأن علاقة العمل بين الطرفين، وبالتالي يتعين على أي من الطرفين ممارسة العناية المعقولة والحذر فيما يتعلق بصحة أو اكتمال المعلومات السرية قبل الكشف عنها ويجب أن تكون كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة للغرض التجاري المقصود.

د. إذا تم استخدام بيانات شركة stc أو الكشف عنها بأي طريقة غير المسموح بها بموجب العقد، فيجب إبلاغ الشركة على الفور بهذه المخالفة. يقر الطرفان بأن انتهاك هذا البند رقم 3 قد يتسبب في ضرر لا يمكن علاجه للطرف المُفصح، حيث ستكون التعويضات المالية غير كافية وقد يكون التعويض الجزري متساوياً نتيجة لخرق هذا البند.

4. إعادة المعلومات

يجب إعادة جميع المعلومات السرية ونسخها إلى المالك بناءً على طلب المالك، وبناءً على اختيار المالك، قد يتم بدلاً من ذلك إتلاف المعلومات السرية، بما في ذلك جميع نسخها، من قبل المتلقي، شريطة أن يقدم المتلقي ما يثبت هذا الإتلاف للمالك في غضون خمسة (5) أيام.

5. عدم التنازل والدعاية

لا يجوز لأي من الطرفين التنازل عن هذه الاتفاقية دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر. لا يجوز لأي طرف استخدام الاسم أو العلامة التجارية أو أي معلومات في أي بيان صحفي أو وسيلة إعلام دون الحصول على موافقة خطية من الطرف الآخر.

6. استقلالية بنود الاتفاقية

إذا تم اعتبار أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية باطلاً في محكمة قانونية، تُفسر باقي أحكام الاتفاقية كما لو لم يتم تضمين الحكم الباطل في هذه الاتفاقية.

7. عدم الترخيص

لا يجوز تفسير أي شيء وارد في هذه الاتفاقية على أنه منح من قبل مالك أي ترخيص، بشكل مباشر أو ضمني، أو سقوط الحق أو غير ذلك، في أي معلومات سرية.

8. القانون الحاكم

تخضع وتُفسر هذه الاتفاقية وفقاً لقوانين دولة الكويت، والقواعد واللوائح ذات الصلة الخاصة بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (CITRA)، ووزارة الداخلية (MOI) ويجب أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة ويتعين على [المورد] أن تضمن الامتثال لسياسات stc المتعلقة بأمن البيانات والمعلومات، ويوافق الأطراف على الاختصاص الحصري لمحاكم الكويت للفصل في أي نزاع قد ينشأ عن هذه الاتفاقية.

9. الإخطارات

يجب أن يكون أي إشعار مطلوب بموجب هذه الاتفاقية أو يتم تقديمه فيما يتعلق بها، مكتوب ويجب أن يتم تسليمه إلى الطرف المعني عن طريق التسليم باليد أو عن طريق البريد المعتمد أو البريد مسبق الدفع أو خدمات التوصيل السريع المعترف بها.

اتفق الطرفان على أنه باستثناء حالات إنهاء الاتفاقية، يمكن إرسال الإشعارات عبر البريد الإلكتروني أيضاً.

للـمورد	stc لـ
الاسم.....	الاسم.....
الوظيفة.....	الوظيفة.....
رقم التـلفون/النقال.....	رقم التـلفون/النقال.....
البريد الإلكتروني.....	البريد الإلكتروني.....
العنوان حسب ما هو مذكور أعلاه	العنوان حسب ما هو مذكور أعلاه

10. عدم جواز استقطاب موظفي الطرف الآخر

يقر الطرف الأول والطرف الثاني بأن الموظفين والمقاولين من الباطن والمقاولين المستقلين التابعين للطرف الآخر، وولاء هؤلاء الموظفين وخدمتهم للطرف الآخر، يشكلون أحد الأصول القيمة للطرف الآخر. وبناءً عليه، لن يقوم أي من الطرفين، خلال المدة التي تبدأ من تاريخ هذه الاتفاقية وتنتهي بعد اثني عشر (12) شهراً من إنهاء عمل أي موظف أو عقده مع الطرف الآخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، الارتباط معه بصفة مستشار، أو أي صفحة من هذا القبيل.

ويوافق الطرفان على أن العلاج القانوني لأي خرق للأحكام السابقة من هذه الفقرة غير كافٍ وأنه يحق للطرف الآخر الحصول على تعويض بأمر زجري في حالة حدوث مثل هذا الخرق أو التهديد بالخرق بالإضافة إلى أي تعويض آخر قد يكون متاح له.

11. الاتفاق النهائي

تنهي هذه الاتفاقية وتحل محل جميع التفاهمات أو الاتفاقيات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية. ولا يجوز تعديل هذه الاتفاقية إلا بموجب سند مكتوب يتم تنفيذها حسب الأصول من قبل الطرفين.

12. المدة والإنهاء

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من التاريخ المسجل في صدر الاتفاقية لفترة سنة واحدة (1) ما لم يتم إنهاؤها في وقت سابق بموجب إشعار كتابي مسبق مدته 30 يومًا أو بناءً على اتفاق متبادل بين الطرفين. تظل الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمعلومات السرية سارية بعد أي إنهاء أو حل لهذه الاتفاقية. وإثباتًا لذلك، قام الطرفان بالتوقيع على هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين، ودخلت حيز التنفيذ اعتبارًا من تاريخ توقيعها.

تم التوقيع نيابة عن [اسم المور]

تم التوقيع نيابة عن شركة الاتصالات الكويتية stc

وقعها:

وقعها:

المفوض بالتوقيع
المسمى

مزيد الحربي
الرئيس التنفيذي